Konrad Adenauer Stiftung

مركز الدراسات المتوسطية و الدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

تونس والمنطقة المتوسطية
أمام التحديات الأمنية

د. أحمد إدريس

رئيس مركز الدراسات المتوسطية والدولية

شهدت المنطقة المتوسطية منذ جانفي 2011 هزات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي أمنية، منقطعة النظير. فمن تونس انطلق حراك التغيير في إطار ما بات يعرف بالربيع العربي، حيث اندلعت منها الشرارة الأولى التي أطاحت بعدد من الأنظمة الاستبدادية التي سادت على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط طيلة أكثر من خمسة عقود، والتي تهاوت في أغلب الأحيان بسرعة مفاجأة ومذهلة. ومن تونس انطلق مسار إرساء الديمقراطية في منطقة لم تعرف بشكل يكاد يكون كلي إلاّ الدكتاتورية وممارسة العنف السياسي,

هذا الواقع لم يكن ليسهّل عمليات انتقال ديمقراطي سلسة، سلمية ودون عنف، فما عدا مصر وتونس اللتان لم تدفعا ثمنا بشريا باهظا مقابل سقوط ديكتاتوريها، فإن كل من ليبيا واليمن وسوريا تحولت إلى مستنقعات للتطرف والعنف والإرهاب جراء ضعف الدولة أو غيابها الشيء الذي قضى بشكل يكاد يكون نهائيا على حظوظ إرساء الديمقراطية في هذه المناطق على المدى القريب والمتوسط بل وحتى البعيد. بل إن العنف والإرهاب يهددان أيضا، إلى جانب تحديات أخرى، الديمقراطية الناشئة في تونس، إذ أنهما من التحديات التي تتطلب تضييقا مشددا على الحرية، التي قد تؤدي إذا ما اجتمعت مع الثقافة السياسية السائدة، والتي تحتاج إلى عقود حتى تتغير، إلى انتكاسة التجربة وتقهقرها.

مهما يكن من أمر، فإن تونس، وإن كانت في وضعها الجديد مؤهلة للعب دور أهم من ذلك الذي كانت تقوم به في الماضي، فإنّها كغيرها من دول المنطقة مدعوة إلى مواجهة تحديات أمنية مشتركة، من أهمّها الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تحديات لا يمكن حلّها إلى بصيغ مشتركة.

تنامي ظاهرة الإرهاب

الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية. وهما الحدثان اللذان مثّلا أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال. مع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدات للاستقرار، إن لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير.

ما من شك إذن أنّ الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة: فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها

عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق في مرحلة أولى، عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فبات من الواضح أن التنظيم بحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما. ثم في مرحلة ثانية، وبعد استقرار ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الرقة، وسقوط مدينة الموصل، أصبحت عديد المجموعات الإرهابية تتبنى علامة داعش وتعلن ولاءها لها كمحاولة للاستفادة من بشاعة صورتها وقوة صيتها.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب الإسلامي أو داعش، دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ «مرحلة متقدّمة من التسليح السريع»، جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة وشبه غيابها، وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة. حيث نشهد مرحلة تسليح عسكري جدي لكل من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، المجموعات الموالية لداعش ومجموعة أنصار الشريعة، انطلاقا من ليبيا. الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر استقرارا، والمسيطر حتى على أجزاء من إقليم الدولة، وذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة المتوفرة. إنّ هذه المجموعات المسلحة التي لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كالرشاشات، أصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ومن المعدات العسكرية، والتي كان من السهل الحصول عليها من خلال السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي، تشكل اليوم أكبر تهديد على أمن المنطقة بشكل عام، وأمن تونس المباشر بشكل أخص.

تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية منذ البداية، والتي كانت ربّما، إلى جانب أسباب أخرى، وراء موقفها العام من الثورات الدائرة في المنطقة ككل.

وأصبح واضحا أنّ المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول، و من بينها الجزائر، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة. وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنّ عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.

كما تأكدت المخاوف بشأن تعدد التنظيمات الإرهابية وأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا.

على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا. إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة والتعاون الأمني، في ظل تنامي النشاط الإرهابي وتعدد عملياته، بل وحتى محاولة احتلال جزء من التراب التونسي من خلال عملية بن قردان الأخيرة.

وهو ما يعتبر تحولا نوعيا خطيرا، فإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو «إقامة إمارة إسلامية في الصحراء» فإن هدف «داعش» هو السيطرة على مناطق آهلة وإخراجها عن سيطرة الدولة، وإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية.

مهما كان مآل الأزمة في ليبيا فإن فترة عدم الاستقرار فيها و في دول الجوار ستستمر لفترة من الزمن. ففي بلد فكّك فيه النظام كل عناصر الدولة، لم تبق إلا القبيلة تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، ومن المرجح أن يطول صراع الأطراف المتنافرة على السلطة وعلى مصادر القوة ، فتشهد المنطقة تحول ليبيا إلى أفغانستان أو عراق جديد، وإن كانت الاختلافات بين الحالة الليبية والحالات الأخرى جليا وواضحا، فليس من المستبعد مع ذلك أن تشهد ليبيا تطورا في هذا الاتجاه.

من جهة ثانية فإن توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى دول الجوار هو أمر لا يمكن عدم تصوره ولا استبعاده تماما. خصوصا وأن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا، تونس والجزائر، واللتان تتقاسمان مع ليبيا حدودا هي الأقرب إلى طرابلس، لهما مواقف متناقضة فيما يخص الصراع الدائر في ليبيا.

فتونس تحاول أن تقف موقف الحياد التام بين المتصارعين، وهي في الحقيقة في وضعية لا تحسد عليها إذ أنّ الطرفان يخضعانها، ولو بصفة غير مباشرة، إلى ضغوطات عالية. فالطرفان يعملان على كسب الدعم أو الاعتراف الرسمي به كممثل شرعي للشعب الليبي، أو على الأقل دفع تونس لعدم التعامل مع الطرف الثاني. تونس تخضع كذلك إلى ضغط القوى الدولية في إطار سعيها لخلق التوازن في ليبيا وتصدّيها لتضخّم شأن المجموعات الإرهابية وخاصة داعش المتمركز في سرت.

تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الهجرة في المتوسط موضوع قديم حديث، إذ تطورت الظاهرة لتشمل فئات لم تكن معنية بها (المسنون والنساء والأطفال)، حيث كانت في بدايتها مقتصرة على اليافعين من الشباب، وصار الحديث اليوم عن هجرة الشعوب وليس فقط الفئات الاجتماعية المهمشة أو من الشباب الحالم. الأسباب كلاسيكية أهمها القمع والإظطرابات السياسية وغياب التنمية والواقع البائس في البلاد العربية وفي غرب إفريقيا والوجه الشاحب للديمقراطية في المنطقة وصعوبة الحصول على التأشيرة الذي ينتهي بالبحث عن طرق غير قانونية للوصول إلى الضفة المقابلة تنتهي بالغرق، أوفي أحسن الحالات الإنقاذ من الموت والإيقاف بمراكز الإيواء ثم الترحيل.

عادت موجة الهجرة بقوة بعد الربيع العربي بسبب هشاشة الدولة، أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا. إذ تشير التقديرات في 2015 أن حوالي 50.000 مهاجر دخلوا أوروبا منهم 30.000 دخلوا عبر الشواطئ الايطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي 250%.

يستعمل المهاجرون ثلاث ممرات في البحر الأبيض المتوسط، الممر الغربي (بين المغرب وإسبانيا)، والممران الأوسط والشرقي، وثبت أن الممر الغربي هو الوحيد المحمي من محاولات الهجرة السرية بحسب الوكالة الأوربية "FRONTEX". ومع كل اهتزاز سياسي واقتصادي في المنطقة العربية يركب عدد من المهاجرين (عرب وأفارقة) البحر. فمنذ سنة 2000 إلى غاية 2011، وعشية الربيع العربي تشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من 20.000 شخص غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط، أغلبهم من جنسيات عربية أو إفريقية. وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500 مهاجر كمتوسط، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014 تدفق 170 ألفا. وفي هذا الوقت يقدر عدد الهالكين خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط بالآلاف، حيث غرق هذا العام وحده أكثر من ألف و500 مهاجر وطالب لجوء. وتعتبر ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا.

البحر المتوسط صار إذن الطريق الأخطر في العالم، كما وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث غرق به أكثر من 3400 مهاجر سنة 2014 بمعدل غرق شخص كل 4 ساعات حسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والهجرة. والمعطى الجديد في الهجرة السرية هو دخول الجنسية السورية، كجنسية **جديدة في عرض المتوسط بين ليبيا وايطاليا**، على الخط بعدما كانت مقتصرة على شعوب المنطقة المغاربية والإفريقية، إذ تشير المعطيات إلى وفاة 2157 مهاجر سوري غرقا طيلة الأربع سنوات الماضية منذ اندلاع الثورة السورية، في حين أوقفت السلطات التركية عددا من السوريين الذين ملّوا المخيمات باحثين عن فرص أفضل للحياة.

مع هذا المعطى الجديد المتمثل في توافد أعداد كبيرة من السوريين طالبي النجاة، باتت خطوط التهريب أكثر نشاطا وحيوية، فحوالي 8500 مهاجر وصلوا ايطاليا منذ بداية السنة، أي بمتوسط 116 مهاجرا كل يوم، ربعهم من السوريين والفلسطينيين. وتشير المعطيات إلى أنه كان يوجد 250 ألف لاجئ سوري في مصر، لكن في وقت ما أضطر هؤلاء إلى البحث عن ملاذ آخر، الشيء الذي دفعهم إلى المخاطرة بركوب البحر باتجاه أوروبا، وهلاك المئات منهم غرقا في عرض المتوسط.

أزمة اللاجئين السوريين أبرزت إلى السطح موضوعا دائم الحضور في المنطقة و سلطت عليه الأضواء الكاشفة، فالهجرة غير الشرعية سابقة للأزمة السورية وللثورات العربية عموما، ولا ترتبط بها إلاّ في ذهن من يخلطون بين مشكل اللجوء المرتبط بالكوارث والأزمات، وبين الهجرة المرتبطة عادة بالظروف الاقتصادية، وأحيانا بالظروف المناخية أو بوضع حقوق الإنسان في بعض دول المنطقة المتوسطية والإفريقية. ولطالما أرّق موضوع الهجرة حكومات جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. حيث استخدم كورقة سياسية لابتزاز الاتحاد الأوروبي. وكان النظام الليبي هو أكبر من ابتز الاتحاد الأوروبي وقايض الموقف السياسي الغربي بالأمن في المتوسط وهو أكثر الأنظمة، إلى جانب نظيره التونسي، التي لعبت وظيفة الحارس لمنع الهجرة وكسب الدعم بسبب تلك الخطة. ويرى البعض أنه بعد ثورة تونس كانت هناك محاولة لاكتساح البحر المتوسط بفوضى الزوارق والهجرة السرية لنشر الفوضى على أعتاب أوروبا لإرسال رسالة سياسية للغرب مفادها بان البديل عن النظام السابق، الذي كان يحكم قبضته على الأوضاع، هو الفوضى في المتوسط وطوفان القوارب.

وفي ظل غياب الدولة أو هشاشتها في المنطقة بسبب عدم الاستقرار السياسي وسيطرة العصابات في ليبيا، نشطت شبكات التهريب التي تؤمن الراغبين في المنازل والمستودعات قبل تهجيرهم على متن قوارب لا تملك الحد الأدنى من مواصفات السلامة. ليبيا ومصر صارتا محطات عبور من سيراليون ودول إفريقيا الوسطى، والهجرة تتخذ طابعا كارثيا للهروب من الموت في سوريا وانطلقت عملية خلط الأوراق، لتستعمل قضية الهجرة حسب منظمات حقوقية لتحريض الاتحاد الأوروبي على التدخل عسكريا في شأن الهجرة السرية. وكانت ايطاليا أول بلد متضرر بسبب قربها من السواحل التونسية. وتفيد الأرقام اليوم تناقص الظاهرة نسبيا من تونس التي كانت فيها مشكلة هجرة حقيقية وأحبطت فيها مئات العمليات بسبب وجود حوار جاد بين الأطراف السياسية، فالحدود التونسية المتوسطية صارت شبه آمنة بعد أن وصلتها معدات من الاتحاد الأوروبي للمراقبة.

هجرة أهل الضفة الجنوبية نحو الضفة الأخرى تشير إلى أن العالم العربي وشمال إفريقيا لازال عالما خطرا في مقابل العالم الغربي، وأبناء المغرب العربي يصطفون من أجل المرور خلسة إلى الضفة الأخرى، وأغلب الغرقى هم من سكان العالم العربي والإفريقي. مما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح مقترح المحاصصة في تقاسم طلبات اللجوء والمهاجرين إلى الدول الأوروبية، ثم مرافقتها بإجراءات أمنية واقتصادية مع مآسي الظاهرة من ناحية، ولحماية أراضيها من التهديدات الإرهابية المحتملة من ناحية ثانية. في كل الأحوال صار مصطلح اللاجئ يسيطر على خطاب المسؤولين الأوروبيين أكثر من مصطلح المهاجر، تجاوبا مع واقع مأساوي بسبب حجم الاضطرابات والحروب في المنطقة، وخاصة ليبيا، وصار قبول الأوروبيين بالتعامل مع قوارب الهجرة السرية، على أنها قوارب لاجئين فارين من حروب مميتة.

حاليا، يوجد بين يدي بلدان الاتحاد الأوروبي ما يقارب 260 ألف طلب لجوء للإقامة، وتفكر المجموعة الأوروبية في ضم 20 ألف آخرين يوجدون بمناطق خارج الاتحاد، لكن فقط المصنفين من قبل الأمم المتحدة على أنهم لاجئين. ولكن بعد العمليات الإرهابية الخطيرة التي عاشتها بعض الدول الأوروبية وأمام التهديدات الجدية، قررت دول غربية التحرك بالبوارج البحرية والتعامل مع المهاجرين كإرهابيين حسب منظمات حقوقية. ومن أهم قرارات الاتحاد الأوروبي كانت خلال شهر ماي 2015 حين اجتمع المختصون في مجال الهجرة لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، فيما أعرب الحلف الأطلسي «الناتو» عن استعداده التام للمساعدة. في الوقت نفسه، فإن المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يواصلون البحث عن تفويض أممي للحصول على الشرعية الكاملة لملاحقة المهربين وتجار البشر وتدمير قواربهم. الاتحاد الأوروبي متردد بين التدمير لسفن مهربي البشر وبين تجنب الحل العسكري والحذر من الجوانب القانونية لمثل هذه العملية، ومنها آلية مساءلة المتورطين في إرسال سفن التهريب وأفراد طواقمها، ومصير ركاب السفن بعد تدميرها، وسط انتقادات منظمات غير حكومية حقوقية ترى في العملية أخطارا جديدة إذ أن المهربين سيغيرون مسالك العبور مما يزيد من أعداد الغرقى في المتوسط.

نسبيــة الحلــول

يرى العديد من الدارسين لهذا الموضوع أن الحل يكمن في اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد عندما يتعلق الأمر بوضع سياسات الهجرة، تأخذ بعين الاعتبار الكرامة واحترام حقوق الإنسان لكل شخص، بغض النظر عن دينه وعرقه ولونه وانتمائه وفكره السياسي. فالتطورات الأخيرة وموجات المهاجرين فرضت على الحكومات الأوروبية إعادة التفكير في سياسة مشتركة من شأنها المساعدة على التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ووقف تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة. ويأتي في هذا السياق طرح مسألة المساعدة في تنمية الدول المصدرة للمهاجرين والدول التي تشكل منطقة عبور في مقدمة الحلول المقترحة. ويعتقد الخبراء بان الدول الغربية تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية تجاه الدول الفقيرة عموما والقارة الأفريقية بوجه خاص فيما يتعلق بالمساعدة في تنمية هذه البلدان ودعم الأمن والاستقرار فيها. إلاّ أن بعضا آخر من الدارسين يرى أنه مهما زاد حجم المساعدات الخارجية للدول المصدرة للمهاجرين فإنه لن يكفي لوقف هجرتهم إمّا لضخامة عدد المحتاجين وتدهور اقتصاديات بلادهم وضعف وربما انعدام البنية الأساسية اللازمة للتنمية، مما يحول دون إيجاد فرص عمل لهم وتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للمعيشة، أو لأن قدراً كبيراً من تلك المساعدات يضعها الفاسدون في جيوبهم تاركين القليل لعامة الناس. وبينما تفتك بمئات الآلاف منهم سنويا أمراضٌ وأوبئة خطيرة ومتعددة لعدم توفر العلاج والنقص الفادح في عدد الأطباء وأعوان التمريض والمستشفيات والأدوية، وأين يعيش أكثر من 70% منهم بلا كهرباء ونحو 55% بلا مياه شُرب صحية، ولا تتوفر فرص التعليم للبعض حتى ولو كان التعليم الأساسي لعدم كفاية عدد المدارس والمدرسين، ودون حاجة للحديث عن التعليم الجامعي.

أما الوسائل الأخرى المقترحة للحد من الهجرة فمن بينها تشديد الرقابة الأمنية على الشواطئ والحدود، وهو ما ثبت عدم جدواه وحده خاصةً على سواحل دول تعانى من فوضى أمنية مثل ليبيا. كما تشمل رصد وتدمير القوارب قبل أن يدفع فيها المهاجرون وهو ما يحمل مخاطر تُعرّض مراكب صيادين أبرياء للقصف بطريق الخطأ فضلاً عن أن القصف يخالف القانون الدولي الذي يقضي بحماية الهاربين من النزاعات والاضطهاد وعدم إجبارهم على العودة إلى مكان فيه تهديد لحياتهم إذا تم دون إذن من الحكومة الشرعية للبلد أو بدون موافقة مسبقة من مجلس الأمن الدولي، وهو ما ينطبق على دول كثيرة تشهد حروباً أهلية.أمّا المطالبة بأن تفتح دول أوروبا حدودها لهم وتستوعبهم فهي غير منطقية في ضوء ما شهده عدد منها من أعمال إرهابية نفّذ بعضها مهاجرون وما تعانيه من أزمات اقتصادية وزيادة في بطالة مواطنيها الأصليين وضغوط المتطرفين اليمينيين على حكوماتهم لطرد الأجانب فضلاً عن أن غلق الحدود سيدفع بالمزيد منهم نحو الهجرة السرية.

وللحد من الهجرة السرية التي تطفو على الساحة بين الفينة والأخرى بمناسبة غرق قارب جديد يحمل في كل مرّة بضعة مئات من الأشخاص في البحر المتوسط، معظمهم من دول إفريقية، قرّر قادة الاتحاد الأوروبي مضاعفة الأموال المخصصة للبحث والإنقاذ بما يناهز ثلاث مرات، وزيادة عدد السفن والطائرات التي تراقب مياه البحر ودراسة سبل الاستيلاء على قوارب المهرّبين وتدميرها قبل أن يستقلها المهاجرون. لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات لن تكفى ما لم يتم مساعدة الدول المصدرة للمهاجرين على توفير فرص العمل للعاطلين وتحسين أحوال المعيشة بتوفير الكهرباء والمياه والعلاج للمزيد من مواطنيها والضغط على حكوماتها لاحترام حقوق الإنسان والإقلاع عن اضطهاد المعارضين وملاحقتهم وسجنهم وتعذيبهم ودفعها لانتهاج أسلوب ديمقراطي في الحكم والحد من الفساد الذي يكلف الشعوب الإفريقية المطحونة 60 مليار دولار سنوياً وفقاً لتقرير للأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك بذل جهود أكبر لوقف الحروب الأهلية التي تعصف بمصير كثير منها، لعلّ ذلك يساعد على بعث الأمل في نفوس الشباب للبقاء داخل بلادهم وعدم المغامرة بحياتهم.

وبما أن ظاهرة الهجرة السرية هي في معظمها ظاهرة شبابية بامتياز، لذلك فعلى المسؤولين إعادة النظر في أحوال هذه الفئة، وتحسين أوضاعها مع الأخذ بعين الاعتبار مطالبها، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير من بينها ما يلي :

- التركيز على التربية على المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم و عدم التفريط فيه.

- الاهتمام بتنمية القدرات الشبابية في الاندماج في منظومات الاقتصاد الرقمي من خلال المساعدة على توفير بعض الامتيازات كوسائل الدفع عن بعد والمعدات الأساسية وتأمين الإطار القانوني الأمثل الذي يساعد على هذا النوع من الاستثمار حتى لا يكون هناك إغراء بالذهاب إلى البلدان الأخرى.

- توفير فضاءات ملائمة للدراسة والتكوين وتحفيز الشباب على الاختراع والبحث العلمي و ذلك من خلال تقديم بعض الجوائز والمنح.

- القضاء على المحسوبية والزبونية، وإدماج مبدأ المساواة والعدل.

- توفير فرص للشغل مع ضمان العدالة في الأجور.

- تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بوجه أخص.

الحاجة إلى تنويع أطر التعاون حول الأمن

في ظل تموجات ربيع الثورات العربية، وتداعياتها الكبيرة في منطقة البحر المتوسط، عاد الكلام ليتعزّز عن موضوع الشراكة الأوروبية- المغاربية، حيث سعت أوروبا حينها إلى إعادة تفعيل دورها في المنطقة في وقت كانت أمريكا تجهد في الاستحواذ على هذا الدور بالكامل. ومن المنظور الأوروبي يشكل الأمن هاجساً حقيقياً، يتطلب معالجته.

ولهذه الغاية، أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المغاربية وبلدان الإتحاد الأوروبي لجهة تحقيق الأمن، مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان المغاربية. فالتهديدات تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وتلاشي التضاد شرق – غرب الذي كان سائداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان البحر المتوسط أحد بؤره من خلال تكديس الأسلحة الهجومية وأسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أنّ هذا بات حالياً جزءاً من الماضي، فإن منطقة المتوسط لا تزال تشهد انبعاث التفتت والتناقض الأشدّ حدّة في عصرنا الراهن.

وتتباين الثقافات السياسية وأساليب الحكم والقيم من أقاصي منطقة المغرب العربي إلى أقاصي المشرق والشرق الأدنى المطل على حوض البحر المتوسط. والسؤال هنا لا يتعلق باختلاف النظم بل أولاً باستعدادها لرفع الثقافة الديمقراطية الغربية لمرتبة المثل الأعلى المنشود, وثانياً قدرتها على تطبيق هذه الأنماط الغربية بشكل فعلي.

إذا كانت دول شمال حوض المتوسط قد أخذت بمبدأ الديمقراطية في ثقافتها السياسية منذ زمن بعيد، فإن دول جنوب المتوسط، تشكل استثناءً في ذلك، لجهة افتقارها عموماً إلى خبرة سابقة في ممارسة الديمقراطية، كما أن أغلبها ليس فيه إلا القليل من إمكانية الانتقال حتى إلى نسبة الديمقراطية. وإذا كان الطرف الأساسي في مسيرة يحتمل أن تكون ديمقراطية، هو الدولة أكثر منه المجتمع المدني المهزوم بطبيعته في دول جنوب المتوسط، أو الأمة، أو الطبقة، أو السوق، فان الدولة العربية في جنوب المتوسط، التي استحوذت على التراث البيروقراطي الفرنسي أو البريطاني، أو تراث الاتحاد السوفيتي السابق، هي دولة تسيطر عليها صورة الدولة التسلطية.

فعملية الانتقال إلى الديمقراطية في ظل ربيع الثورات العربية تتطلب وجود مجتمع مدني قادر على إثبات وجوده ومساومة الدولة، بما في ذلك وجود نقابات العمال التي تتمتع بشيء من الاستقلالية، لكن أنظمة الحكم الجديدة والقديمة في جنوب المتوسط لا تزال ترتاب من مجتمع مدني فعال وقويّ أكثر مما ينبغي.

إنّ الشراكة الأوروبية – المتوسطية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها، كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق «مفهوم الأمن الغربي الشامل « الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن الإقليمي العربي، ومن إلغاء له.

وخلال العقدين الماضيين عملت الدول الأوروبية على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتوسطية، فتقدمت فرنسا ومالطا

بمشروع ميثاق أمني أوروبي متوسطي، رفضته الدول العربية، فتم تغيير اسمه، وأصبح يشار إليه بمشروع الميثاق الأوروبي – المتوسطي. ويكمن جوهر هذا المشروع في طرح فكرة «قواعد السلوك» ينبغي بموجبها على كل الدول الأعضاء في الشراكة أن تلتزم بها في نهاية المطاف.

وإذا كان من المفترض أن تشتمل هذه القواعد على التزام كل الدول المشاركة في الشراكة في حل النزاعات سلمياً، ورفض اللجوء إلـى استخدام العنف، وانتهاج خيار الحوار عند اندلاع الأزمات، إلاّ أن هذه القواعد عينها، لم تكن تشتمل على تعريف ملموس أوضح لمفهوم «الاكتفاء الذاتي الأمني» الذي كان قد تم الاتفاق عليه بشكل عام في إعلان برشلونة، أي أنّه كان يفترض أن توضع قواعد لمستوى التسلح الذي يعد كافياً وغير هجومي.

وهكذا، فإن المفهوم الأوروبي للأمن يقوم على مسألة التعاون الأمني والإبقاء على ذلك الاختلال الجذري في التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية وغيرها من الكيانات في المنطقة، وهذا ما جعل بعض الدول العربية، ترفض المفهوم الأوروبي للأمن، ما دام هذا المفهوم لا يخدم المصلحة العربية.

من هنا بات الإتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي، يربط بينها وبين عملية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، لجهة تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب و»الإسرائيليين». وطويلا ما اعتبر بعض المحللين أن مبادرة الإتحاد الأوروبي إزاء منطقة المتوسط، والتي عرفت باسم الشراكة الأوروبية – المتوسطية، تندرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها من خلال العودة إلـى منطقة الشرق الوسط بعد أن اخترقتها المصالح الأمريكية. لذلك عرض على دول الضفة الجنوبية للمتوسط مشروعاً يطمح في أن يجعل من أوروبا طرفاً أساسياً في هذه المنطقة الجنوبية للغرب. فقد طرحت شراكة أوروبية – متوسطية تمّ التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلّة أمنيّة واقتصادية ويعزز موقعها سياسياً وإستراتيجيا.

في الواقع المشروع المتوسطي يتقاطع في نقاط أساسية مع المشروع الشرق أوسطي، إن لم نقل بأن المشروعين كلاهما يتكاملان. وإذا كانت علمية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد بمبادرة أمريكية قد جاءت إثر الهزيمة العربية في حرب الخليج الثانية، وانهيار النظام الإقليمي العربي، حيث أصبح تأثير الضغط الأمريكي مؤثراً في صناعة القرار السياسي في معظم الدول العربية، فإن دور الإتحاد الأوروبي تمثّل في تقديم المساعدات المالية والتقنية، وتعزيز عملية السلام المبنية على اتفاقات أوسلو والمحافظة على وتيرة الحوار السياسي المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي.

في النهاية لم تتمكن الشراكة الأورومتوسطية من تحقيق أهدافها، لا في تغيير الوضع السياسي في الدول العربية، ولا في المساهمة في حلّ القضية الفلسطينية وبالتالي في خلق فضاء متوسطي آمن، خال من الحروب والنزاعات. مع ذلك وفي ظلّ التطورات الخطيرة المرتبطة بالثورات العربية تظلّ الحاجة إلى التعاون الإقليمي في أوجها، إذ أنّ التحديات التي تعيشها المنطقة لا يمكن البتّة التصدّي لها بشكل انفرادي.

هذا ما جعل بعض الأصوات تتعالى اليوم من داخل الاتحاد الأوروبي ومن خارجه، منادية بالخوض من جديد في مسألة الميثاق الأورومتوسطي للأمن، من خلال صياغة جديدة تأخذ فيها مختلف الأطراف بعين الاعتبار دروس الماضي، والحاجة الحالية للتوقي من ظاهرة الإرهاب والتصدّي لها، من خلال وضع سياسات مشتركة تكرس في نفس الوقت المعالجة الأمنية والمعالجة الاجتماعية والاقتصادية للمسألة وتضمن لهما النجاعة والنجاح.

في الانتظار حاولت دول الحوض الغربي من المتوسط أن تطور إطارا للحوار، تغيب فيه تأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي. هذا الحوار المعرّف بحوار 5+5، يسمح، نظرا لطبيعته الليّنة وغير المهيكلة، بالتقدّم في معالجة القضايا الساخنة والخوض فيها دون توتّر أو إحراج. ويظلّ حوار 5+5 دفاع، الذي تم إنشاؤه سنة 2004، من أنجح الحوارات في هذا الإطار، إذ هيّأ الظروف الملائمة التي سمحت بتوافق الأطراف المعنية حول الخطوط الأساسية لإستراتيجية مشتركة للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة في المتوسط على إثر اجتماع وزراء الدفاع لدول حوار 5+5 المنعقد في تونس في ديسمبر 2015. علما وأنّ الحوار كان يركز

بالأساس على ثلاث مسائل هي المراقبة البحرية، مساهمة القوات المسلحة في الدفاع المدني، والتعاون في مجال التكوين والبحث في القضايا الدفاعية والإستراتيجية. ويُعدّ الحوار 5+5 إطارا ناجحا للتعاون استنادا إلى النتائج الملموسة المحققة صلبه، مثل «آلية التنسيق البحري» التي تسمح بتنسيق وتقريب وجهات النظر حول القرارات السياسية والعسكرية، و«مركز التنسيق والتخطيط» الذي يعمل على ضمان أوفر مردود للوسائل العسكرية التي تُسخرها الدول الأعضاء في الحوار لفائدة عضو يحتاجها عند وقوع أمر طارئ، إلى غيرها من آليات التكوين والرسكلة.

تطوير الحوار 5+5 والانتقال به إلى مستوى أعلى من التعاون لا يعني البتة التخلي عن الشراكة الأوروبية الجنوب متوسطية، التي يبقى نجاحها هو الهدف الأسمى لكل أوجه التعاون الأخرى. خاصة وأن الوجه الأساسي لهذه الشراكة هو ثنائي الشكل قائم على مخططات عمل ثنائية يحتل فيها التعاون الأمني حيزا هامّا يفتح الباب أمام شراكة مفيدة في مقاومة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك فإن إثارة الحوار 5+5 لا يعني كذلك التغافل عن أهمية أشكال التعاون الثنائي الأخرى التي تميز العلاقات بين الدول والتي تخدم بوجه أو بآخر الشراكة الأورومتوسطية في شكلها العام. ويمكن في هذا الصدد ذكر التعاون التونسي الألماني الذي ارتفع نسقه بشكل قوي جدّا خلال الخمس سنوات الأخيرة وشمل كل الميادين بما فيها التعاون الأمني والتصدي للإرهاب مع التزام ألماني بالتعاون في مجال مراقبة الحدود وحماية المنشآت والمؤسسات السياحية.

توصيات بشأن تحديد الشراكات وأشكال التعاون

ما من الشك أن التحديات الأمنية التي تعيشها تونس اليوم، وباتصال بعلاقتها مع دول الجوار ومع محيطاها الجيوسياسي، لا يمكن مواجهتها إلاّ من خلال التعاون المكثف مع القوى الفاعلة في المنطقة.

خيارات التعاون تتطلب قدرا من الشجاعة السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، والابتعاد خاصة عن الديماغوجيا.

إقليميا :

يجب أن تظل الجزائر الحليف الأول لتونس في حربها على الإرهاب، فبدون تنسيق أمني عالي المستوى والكثافة مع الجزائر، لا يمكن التصدي لتهديد الجماعات الإرهابية المتمركزة في المناطق الحدودية التونسية الجزائرية. في هذا الصدد وجب على السلطات التونسية إعطاء التطمينات الكافية حول قدراتها على توظيف المعلومات الاستخباراتية جزائرية المصدر، على الوجه الصحيح.

من جهة أخرى يجب أن تسعى تونس إلى البحث عن حلول توافقية مع الجزائر حول المسألة الليبية وأن لا تحشر نفسها بشكل انفرادي فيما يدور في ليبيا من صراعات.

متوسطيا :

يجب أن يظل التعاون الأورومتوسطي، في كل المجالات المتوفرة، خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه. يجب أن تعمل تونس على السعي نحو توسيعه والاستفادة من كل الآليات المتاحة، سواء على المستوى الاقتصادي والتجاري، أو على المستوى الأمني والدفاعي وخاصة من خلال آليات الحوار 5+5. فالشراكة هي التي تمكن من موقع قوي للتفاوض بشأن المسائل المتعثرة كالهجرة وحركة الأشخاص مثلا.

دوليا :

يجب على تونس أن تستغل موقعها المفصلي وأن تستفيد دون تردد من آليات الحوار المتوسطي لحلف الناتو، وأن تقدم على أن تكون شريكا فاعلا لهذا الحلف الذي يلعب دورا مهما في الحفاظ على التوازنات داخل المنطقة. خاصة وأن حلف الناتو هو الإطار الدفاعي الوحيد الذي تشترك فيه القوى الأوروبية مع القوة الأمريكية، وهم جميعا حلفاء تونس التاريخيون لضمان أمنها واستقرارها.